تميّزها قوى بشرية هائلة وطاقات وموارد ولكن ثمة مشكلات

مجموعة «بريكس» ومكانتها في البنية الدولية

منذ عام 2009 أصبحت هناك قمة سنوية تجمع دول مجموعة «بريكس»، وتختتم بإعلان موحّد، يُترجَم من خلاله موقف دول المجموعة من القضايا الدولية المهمة؛ ما يضعها على خريطة السياسة الدولية، ويجعل التعاون والتنسيق بينها تقدماً تاريخياً. هنا مناقشة لإيجابيات المجموعة وما يعترضها من عقبات، داخلها وخارجها؛ وقراءة لآفاق التعاون بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة بعد تبنّي الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به.

عبدالقادر ورسمه غالب*

أبدت دول العالم، منذ وقت طويل، اهتماماً كبيراً بالتعاون الاقتصادي بصفته منهجاً لتحقيق التنمية؛ ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض أطلّ العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية، ومن أبرزها (خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز) صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم توسّع المجال ليشمل التكتلات العالمية الإقليمية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا NAFTA)، والمجموعة الأوروبية (EU)، والمجموعات الآسيوية، والأفريقية، والعربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها.

نشوؤها وتحولاتها

في خضم الحاجة إلى التعاون والتكامل ظهرت تكتلات أخرى سيكون لها أثر مباشر في الاقتصاد العالمي، نذكر منها مجموعة «بريكس»، التي بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، وأعضاؤها (مؤسسوها): البرازيل وروسيا والهند والصين تحت اسم «بريك» BRIC، وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009، ثم انضمّت جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010 ليصبح اسمها «بريكس» BRICS.

تاريخياً، استخدم جيم أونيل، رئيس «غولدمان ساكس»، تسمية «بريكس» لأول مرة؛ إذ كتب في تقرير البنك «العالم يحتاج في بنائه إلى مزيد من بريكس (الطوب) لتحقيق النمو الاقتصادي»؛ وأعضاء المجموعة من الدول النامية الصناعية ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة والصاعدة. وتوجد محاولات لانضمام دول أخرى إلى هذه المجموعة، مثل ماليزيا وسنغافورة واليابان ومصر. وتميّزت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنمو السريع لاقتصادات البلدان المتطوّرة، التي حفّزت تنمية الاقتصاد العالمي من جهتها. وبين البلدان ذات الاقتصاد المتطور، شهدت «بريكس» نمواً اقتصادياً غير مسبوق، أتاح للمجموعة أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم. وفي هذا الصدد يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان «بريكس» في التطور اللاحق لإدارة مجريات المسارات العالمية[1].

متفقة على تقويم دورها

تنشغل «بريكس» بالطبع بإنشاء هيئات تساعد اقتصاداتها على النمو المستقل تقليلاً لتأثيرات السوق العالمية وتقلباتها؛ لذا عكفت طوال الفترة الأخيرة، ولا تزال، على دراسة إمكانية تأسيس وكالة تصنيف ائتماني مستقلة داخل المجموعة؛ لتقويم الاقتصادات بشكل مستقل وموضوعي بعيداً عن التسييس. وفي هذا الشأن، فإن دول المجموعة الخمس تبدو متفقة على تقويم دور

«بريكس»؛ وهذا ما يتضح في تقرير إخباري حمل آراء سفرائها في بكين[2].

وقياساً على هذه الآراء، فإنه يتبيّن للمتابع وجهات نظر الدول المؤسسة للمجموعة، ومقاربتها للأدوار التي ترى أنها الأهم، وكذلك نظرتها إلى التطلعات المستقبلية لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى العالم. وقد أصدر جيم أونيل، رئيس «غولدمان ساكس» الذي أطلق تسمية «بريكس»، وفريقه، بحثاً بعنوان «حلم البريك.. الطريق نحو 2050» ذكروا فيه أن «بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة، كالبرازيل وروسيا والهند والصين، ستسحب البساط من تحت أقدام القوى الاقتصادية التقليدية؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي». وبناءً على الدراسة، فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي؛ فـ«البرازيل ستتجاوز إيطاليا عام 2025، وفرنسا عام 2031، وروسيا ستتجاوز بريطانيا عام 2027، وألمانيا عام 2028، والهند ستتجاوز اليابان عام 2032، ومن المحتمل جداً أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية عام 2041، وستصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم. ويعني هذا أنه في عام 2050 ستُعاد هيكلة الاقتصاد العالمي، وتبديل مراكز النفوذ عالمياً، وسيصبح ترتيب الدول العملاقة اقتصادياً هو: الصين، أمريكا، الهند، اليابان، البرازيل، روسيا».

إن إمكانات مجموعة بريكس الهائلة تؤهلها لتبوّؤ وضع خاص في مسيرة العالم الاقتصادية خلال الحقب المقبلة، وسيتيح هذا الوضع المتقدم الجديد لدول نامية لعب دور مفصليّ في توجيه بوصلة العالم الاقتصادية نحو عالم جديد، ولأول مرة، ستتمكن دول «الجنوب» من طرح أفكارها لتحقيق آمالها إلى جانب آمال دول «الشمال»، وسيقول «الجنوب» كلمته، وسيضع بصمته، معلناً أن هيمنة «الشمال» لم تأتِ بكل ما يتطلع إليه العالم. ومن التطلعات القريبة التي تنادي بها مجموعة بريكس ضرورة أداء دور فاعل فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، الذي تهيمن عليه دول الشمال هيمنة كاملة لإحكام قبضتها الاقتصادية على دول العالم كلها، ومن دون شك، فإن مساهمة الجنوب في إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي ستعود بالفائدة على أقطاب العالم المتعددة.

لقد ظل الحديث عن «حوار الشمال والجنوب» لتفعيل التلاقح لفائدة الشعوب كلها دائراً منذ أمد طويل، ولكن من دون أثر واضح أو فائدة ملموسة، وفي نظرنا أن تغيير موازين القوى الاقتصادية لمصلحة دول مجموعة بريكس، وما يتبعه من تغييرات، ستقود بالضرورة إلى فتح أبواب النقاش والتحاور

رسم بياني يوضح إجمالي الناتج المحلي لبريكس

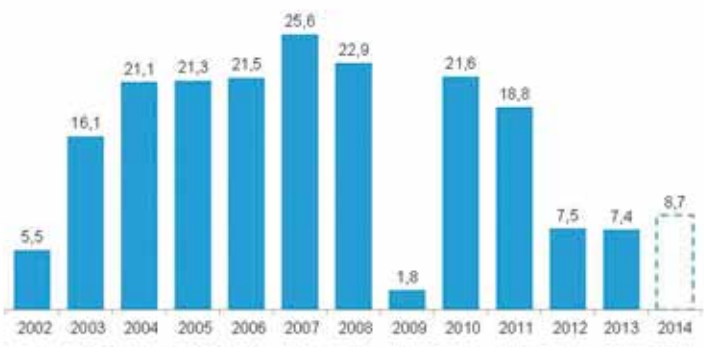

(المصدر: «ديلويت»، كبرى شركات المحاسبة والتدقيق والاستشارات، نيويورك).

من مزايا مجموعة «بريكس» ودولها الخمس

تلعب دول بريكس: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية:

- تشكل مساحة دول بريكس 30% من اليابسة في الكرة الأرضية.
- تضم 40% من مجموع سكان العالم.
- يصل حجم الناتج الاقتصادي لدول بريكس ما يقرب من 18% من الناتج الاقتصادي في العالم.
- يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى 15% من حجم التجارة الخارجية العالمية، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم.
- يُعدّ اقتصاد الصين ثاني أكبر الاقتصادات في العالم مع معدل نمو سنوي قدره 10% على مدى السنوات الثلاثين الماضية.
- الصين أكبر مصدّر، وثاني أكبر المستوردين في العالم.
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصادات في العالم.
- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضاً.
- تملك الهند سوقاً استهلاكية كبيرة، وهي واحدة من أهم الدول المصدّرة.
- تمثل جنوب أفريقيا، بصفتها صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأفريقي، واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم.
- تتبنّى الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به.
- وقع قادة دول مجموعة «بريكس» في التاسع من مارس/ آذار الماضي قانون اتفاقية إنشاء بنك جديد للتنمية للمجموعة، وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014. وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية. ويُتوقع أن يباشر العمل نهاية العام الجاري.

(المصدر: tayyar.org والوكالات).

أصبحت مكانة دول بريكس في البنية الدولية أكثر وضوحاً بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، بل صارت القاطرة الرئيسية لانتعاش الاقتصاد العالمي ونموه

بين قطبي الرحى في الشمال والجنوب. وستأتي محصلة النتائج بتغييرات جوهرية تخلق عالماً جديداً وفق رؤى اقتصادية جديدة يشارك العالم كله في وضعها بعيداً عن الهيمنة الأحادية. ومن اللافت للنظر في هذا السياق، ما جرى في مجلس الأمن في شهر فبراير/ شباط 2015؛ إذ نظّمت الصين احتفالاً بمناسبة نهاية رئاستها لمجلس الأمن، وأعلنت فيه مبادرة تجمع الـ193 دولة الأعضاء في المنظمة تحت شعار «السلام والأمن والتنمية في العالم»؛ ورحّب بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بهذه الفكرة، وأيّدها بقوة سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي؛ ولعل هذا يدلل على اتجاه دول مجموعة بريكس إلى توسيع تأثيرها السياسي والاقتصادي في مواجهة هيمنة القطب الواحد.

مشكلات تعتري المجموعة

تنتمي دول منظمة بريكس إلى الدول النامية الرائدة، ولديها طموح إلى تحقيق اختراق في مسار الاقتصاد العالمي لتحقيق التنمية المطلوبة؛ ولكن هذا الطموح تواجهه بعض المشكلات؛ إذ إن لكل دولة في المجموعة وزناً اقتصادياً مختلفاً، ولديها توجهات سياسية مختلفة، وكذلك لكل منها مصالح جيواستراتيجية متباينة، إضافة إلى بعض المشكلات الداخلية التي ستكون لها تأثيرات سلبية متعددة في مستقبل المجموعة. ومن المعلوم أنه توجد بعض المشكلات فيما بين هذه الدول، كالهند والصين، أو الصين وروسيا، وما يحدث في أوكرانيا، قد تقود معاً إلى صراعات بين الكتل والأحلاف، وقد تؤثر سلباً في مستقبل مجموعة بريكس.

طغيان المصالح الوطنية

يقول جاسوانت سينغ، وزير المالية والخارجية والدفاع السابق في الهند، بمقاله المنشور في «بروجيكت سندكيت»[3] عن أهداف مجموعة بريكس، إن المصالح الوطنية تطغى وتسبب اختلافات بين دول في المجموعة، ويرى الوزير سينغ أن مشكلة التوفيق بين مصالح دول المجموعة هي الأكثر عمقاً، بقوله «فلنتأمل حاجة الهند إلى استثمارات هائلة في البنية الأساسية، يرى المتفائلون الهنود في إنشاء «بنك بريكس» وسيلة لتوجيه الأموال الفائضة لدى الصين -مع خبراتها وتجاربها- إلى مثل هذه الاستثمارات في الهند (خاصة السكك الحديدية)، فضلاً عن تعزيز العلاقات بين الهند والصين. ولكن نظراً إلى المشكلات الثنائية الخطرة العديدة بين البلدين؛ فهل ترغب أي

من الحكومتين حقاً في ربط نفسها بالأخرى إلى هذا الحد؟». ويذهب سينغ إلى أن تحقيق طموح دول بريكس، وتوقعات العالم لها، لا تزال في الإمكان، لكن الإمكانات المشتركة لا تترجَم إلى عمل تعاوني، بل على العكس من ذلك ستضطر دول المجموعة إلى ملاحقة أهدافها، ومواجهة تحدياتها منفردة. وسوف يكون من الصعب معالجة مشكلات مشتركة أخرى، مثل الفساد والفقر والتخلف الاجتماعي.

قوى إنتاجية هائلة

أفاد تقرير البنك الدولي، عام 2012، أن دول بريكس تحتل مراتب متقدّمة في التنمية العالمية. ويبرهن هذا على أن المجموعة استطاعت الوصول إلى نجاحات مهمّة، وقد أعلنت إنشاء «بنك بريكس» الذي سيعمل مركزاً احتياطياً للعملات الأجنبية. ويتصف البنك بمواصفات المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وكذلك تقترح الصين إنشاء «بنك استثمار البنى التحتية»، في إطار السعي إلى تقديم جهود إيجابية في موضوع إعداد نظام عالمي مبني على قواعد نظيفة وواضحة.

ويُعد وجود الرؤية ومعرفة الأهداف من الأمور المهمة والأساسية لتحقيق النجاح في أي مشوار؛ وهذا الأمر متوافر الآن، في نظرنا، إلى حدّ كبير لدى قادة دول بريكس. وما يهم أيضاً هو أنهم في المجموعة يعلمون بوجود العديد من المشكلات المستعصية المتنافرة المتجذّرة التي قد تعطل مسيرتهم أو تعرقلها. ولكن سيساعد اعترافهم بوجود مشكلات على تدارك العيش معها، أو تجاوزها للوصول إلى مراحل جديدة تفتح أمامهم الآفاق. وهذا ما تنشده دول بريكس بكل قوة في المستقبل الذي تتطلع إليه بكل ثقة، ولقناعتها بالمشوار؛ لأنه أمر حتمي وضروري للبقاء والاستمرار في الحياة بمعايير جديدة، وأسس تعاون عالمي جديد، نحو مستقبل مشرق مفعم بالحياة الكريمة لشعوب المجموعة، بل لشعوب العالم كافة؛ وهذا أمر مشروع سيحلق بالأجيال القادمة إلى عالم جديد وفق أطر عادلة جديدة بقيادة مجموعة بريكس، التي بدأت لتظل مستمرة.

ويوجد أمران لا بد من أخذهما في الاعتبار، حسب تقرير في النسخة العربية لصحيفة «الشعب» اليومية أونلاين الصينية[4]: أولاً، يجب أن ننظر إلى نمو دول بريكس من خلال الزاوية التاريخية المناسبة «إذ إن هذه الدول لم تشهد نمواً سريعاً إلا خلال العقد السابق؛ وهذا ليس بمعزل عن تزايد نسق العولمة والاستراتيجيات التي وضعتها الأسواق الناشئة لتعديل نموها ودخول منظومة الاقتصاد العالمي». ويقول التقرير إنه بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية «أصبحت مكانة دول بريكس في البنية الدولية أكثر وضوحاً، بل صارت القاطرة الرئيسية لانتعاش الاقتصاد العالمي ونموه»؛ وإذ لا تزال دول المجموعة حتى الآن في مرحلة تراكم النمو؛ ولكي تتمكن من زيادة نموها، يرى التقرير أنها تواجه ضرورة تغيير نمط النمو، وتحويل الاقتصاد، والحد من استهلاك الموارد والإضرار بالمناخ، كما تواجه سرعة نسق التمدن والتهرّم السكاني...إلخ. وإذا لم تنجح دول بريكس في تذليل هذه التحديات؛ فإن من الممكن أن تقع في «مأزق المداخيل المتوسطة» أو «مأزق التحول»؛ الأمر الذي سيضع حداً لوتيرة نموها السريع.

وثانياً، حسب التقرير نفسه، من الواجب النظر إلى الحجم الاقتصادي الإجمالي للنمو السريع الذي تشهده دول بريكس؛ لكن من الواجب أيضاً النظر إلى الضعف النسبي لنصيب الفرد في دول المجموعة؛ فحسب

توجد بعض المشكلات فيما بين دول «بريكس»، كالهند والصين، أو الصين وروسيا، وما يحدث في أوكرانيا، قد تقود معاً إلى صراعات بين الكتل والأحلاف ربما تؤثر سلباً في مستقبل المجموعة

إحصاءات «غولدمان ساكس»[5]، التي أوردها التقرير، فإن «معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة عام 2010 قُدر بـ39500 دولار، في حين كان الدخل الفردي في دول بريكس كالتالي: البرازيل 10700 دولار، روسيا 10400 دولار، جنوب أفريقيا 6090 دولاراً، الصين 4400 دولار، الهند 1400 دولار. ووفقاً لمعايير البنك الدولي لتقسيم الدول الفقيرة والغنية؛ فإن جميع دول بريكس تنتمي إلى صنف الدول المتوسطة الدخل، والأقل من معيار الدول ذات الدخل الفردي العالي الذي يحدّده البنك الدولي بـ12276 دولاراً في السنة.

بريكس ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توجد رغبة حقيقية لدى العديد من دول العالم في اللحاق بركب مجموعة بريكس، والانضمام إلى هذا القطار المتجه بزخم قوي نحو عالم جديد إلى مستقبل وآفاق جديدة، ولا ريب في أن توسيع القاعدة سيزيد الإمكانات المتاحة من أعماق دولية بأبعاد مختلفة؛ كما سيوفر المزيد من الموارد والأفكار والثقافات المتنوعة، وسيدعم هذا كله التوجهات نحو العالم الجديد.

وإذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بثقلها الاقتصادي، ومنتجاتها النفطية، وعلاقاتها المتميزة مع دول العالم كافة؛ فإننا سنلاحظ وجود ارتباطات قوية بينها وبين بريكس، ظلت مستمرة منذ زمن طويل، بداية من «طريق الحرير حتى مرحلة النفط»، في شتى الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية. وتتبنّى الصين والهند، حالياً، خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به، وهنا يمكن لهاتين الدولتين الكبيرتين، إضافةً إلى روسيا، لعب دور مهم ومباشر عبر التكامل والتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تتوسط الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؛ وهذا من شأنه أن يعمل على نشوء وحدة اقتصادية ذات وزن كبير في هذه المنطقة الحساسة. وفي واقع الأمر، يوجد تبادل تجاري كبير لوجود العديد من العقود التجارية والوكالات العامة والاتفاقيات الجماعية والثنائية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول بريكس. وتتعدّد مجالات التعاون الاقتصادي بين المجموعتين، وتشمل الاستيراد والتصدير المتبادلين، بشكل ملحوظ مع دول مجموعة بريكس كلها، والأبواب مفتوحة بين الأطراف جميعها لتحقيق مزيد من التعاون في المجالات كلّها؛ وسيعود ذلك كله بالفائدة على الطرفين: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول بريكس. وستعمل هذه الحركة المتبادلة على تعزيز دور المجموعة وتقويته؛ لأن التعاون الوثيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما تملكه من إمكانات اقتصادية قوية وموقع جغرافي عالمي متفرّد وقريب لدول بريكس الكبيرة، سيخلق عمقاً استراتيجياً وبعداً اقتصادياً كبيرَين لمجموعة بريكس التي تتطلّع إلى قيادة العالم نحو اقتصاد بأبعاد جديدة يقود إلى تغيير العالم نحو الأفضل.

□

* المستشار القانوني لمجموعة «بنك البحرين والكويت»، أستاذ القانون في الجامعة الأمريكية بالبحرين

01. جورج حداد في مقال «مجموعة بريكس ودورها في العالم المعاصر»، بموقع المعهد الإخباري، انظر http://goo.gl/BBn9cT تاريخ المراجعة 28 فبراير 2015.
02. انظر المصدر: http://goo.gl/GjlCtQ تاريخ المراجعة 23 مارس 2015.
03. انظر: http://goo.gl/JaqPbf تاريخ المراجعة 26 فبراير 2015.
04. المصدر: انظر http://arabic.people.com.cn/31664/7759498.html
05. المصدر: انظر http://www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/brics-dream.html تاريخ المراجعة 25 فبراير 2015.